جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطالب: عبد المجيد عثماني

بعنوان:

اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د. محمد البشير غوالي	(أستاذ محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.
د. أمينة مخلفي	(أستاذة محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.
د. السايح بوزيد	(أستاذ محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

{اقْرَأْ بِاسمِ رَبِّك الَّذِى خَلَقَ(1) خَلَقَ الانسنَ مِنْ عَلَق(2) اقْرَأْ وَ رَبُّك الأَكْرَمُ(3) الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ(4) عَلَّمَ الانسنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ(5)}

صدق الله العظيم

الآيات (1،2،3،4،5) من سورة العلق

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي والداي الكريمين، الذين

ألهماني روح الصبر والنضال وغمراني بعطفهما وحنانهما

إلى إخوتي وأخواتي إلى كل العائلة

إلى أصدقائي عبد القادر، هشام، سالم، كمال، محمد، بدر الدين

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي

اليوم ثمرة من ثمرات هذا العطاء.

الشكر

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

ثم الشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة مخلفي أمينة على توجيهاتها ونصحها السديد.

دون أن يفوتني شكر أصدقائي عبد القادر، هشام وسالم على مساعدتهم لي وكذا أشكر زملائي في العمل.

الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص:

لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له .وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. حيث حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات الاقتصادية انتاجها من المواد الأولية، مثل النفط لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد التزاماتها الخارجية. وبالتالي لا تستطيع الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية مستديمة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي، وقد أصبحت قطاعات المواد الأولية مثل النفط تشكل جزءا كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، يعد قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن95 في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و % 75 وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30.

ومن هذا المنطلق تهدف دراستنا تحديد إلى مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية. وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛ والتعرف على كيفية الإدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة ، التي تشكل دائم التنمية المستدامة ، ودلك للحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد. وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول **مدى تأثير العوائد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**.

الكلمات الدالة: تنمية المستدامة، عوائد النفطية، قطاع النفط الجزائري، اقتصاد الجزائري.

Résumé:

Le pétrole a joué un rôle déterminant dans l'évolution et la nature du développement depuis le début des années soixante-dix à nos jours, que ce soit dans les pays arabes producteurs où importateurs.

Et l'importance du pétrole s'est installé comme un produit stratégique et considérais comme un matériau de base dans l'industrie et avoir un impact réel sur les différents aspects de l'activité économique, financière et bancaire. Lorsque beaucoup de pays développé a essayé d'augmenter la production économique des matières premières Tels que le pétrole de répondre aux exigences du développement économique, et le remboursement des obligations extérieures. Donc les pays développé y compris les pays arabes développé ne peut pas continuent d'essayer de parvenir à un développement durable protège les ressources naturelles dans l'isolement du monde extérieur. et le secteur des matières premières comme le pétrole forment une grande partie de sortie national aux pays développé. Et l'Algérie comme d'autres pays développé, Le secteur des hydrocarbures considère comme une épine dorsale de l'économie et parce qu'il est toujours, après plus de quatre décennies d'indépendance, le secteur dominant de l'activité économique, elle contribue aux exportations algériennes de plus de 95 en moyenne et l'impôt sur les revenus de l'État dans la gamme selon les années entre 60% et 75% et le brut Le produit intérieur est d'environ 30% .

Et à la fin on traité l'impact des résultats pétroliers sur le développement économique, humain et l'environnement. les objectifs de notre étude étaient de déterminer le nouveau concept du développement durable, où l'ancien concept du développement durable est évolué à un nouveau concept est apparu fondé sur le lien entre les aspects économiques du développement humaine et de l'environnement, ainsi que l'équilibre entre la génération actuelle et la futures génération et apprendre comment la gestion optimale des résultats pétroliers en conformée avec les règles de transparence et supervision et de la responsabilisation qui forme le développement durable de façon permanente , et de préserver les ressource des déchets déployés, l'analyse et l'évaluation du rôle des résultats pétroliers dans la voie économique et le développement durable en Algérie ,La problématique de cette étude centrée sur **l'impact des revenus pétroliers pour parvenir à un développement durable en Algérie.**

Mots clés: développement durable, revenus pétroliers, secteur pétrolier algérien, l'économie algérienne.

العنوان	الصفحة
الآية والإهداء	I
الشكر	III
ملخص.....	IV
الفهرس	VI
قائمة الجداول و الأشكال البيانية والملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية.....	01
تمهيد الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....	04
1- السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة.....	05
2- مفهوم التنمية المستدامة.....	06
المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.....	07
1-أبعاد التنمية المستدامة.....	07
2-أهداف التنمية المستدامة.....	12
المطلب الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....	12
المطلب الرابع : كفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة.....	15
1- الشفافية والمساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية.....	15
2- الرقابة على استخدام عوائد النفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.....	16
3- تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط.....	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	18
المطلب الأول: إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة.....	18
المطلب الثاني: الطاقة في ظل التنمية المستدامة.....	19
خلاصة الفصل الأول.....	20

الفصل الثاني: العوائد النفطية في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر(1990-2011)	21
تمهيد الفصل الثاني.....	22
المبحث الأول: أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وإمكانيته النفطية.....	23
المطلب الأول: خلفية تاريخية على النفط الجزائري.....	23
أولا: اكتشاف النفط.....	23
ثانيا: من إنشاء سوناطراك إلى تأميم المحروقات.....	24
ثالثا: 24 فيفري 1971 تأميم المحروقات.....	24
المطلب الثاني : أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.....	25
المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة (1990-2011).....	28
أولا :تطور احتياطي النفط في الجزائر.....	28
ثانيا :تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية.....	29
ثالثا: تطور أسعار النفط.....	30
ربعا: تطور العائدات النفطية في الجزائر.....	31
المبحث الثاني : اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر.....	32
المطلب الأول: اثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية.....	32
أولا: الوضعية الاقتصادية قبل 1998.....	32
ثانيا: الوضعية الاقتصادية بعد1998	35
المطلب الثاني: اثر العوائد النفطية على التنمية البشرية في الجزائر.....	40
مؤشر التنمية البشرية.....	40
المطلب الثالث: اثر العوائد النفطية على البيئة في الجزائر.....	40
أولا: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة (PNAE) 1996	42
ثانيا: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة (PNDD) 2001.....	43
ثالثا: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعة النفطية في الجزائر.....	44
خلاصة الفصل الثاني.....	46
خاتمة عامة.....	47
الملاحق.....	51
قائمة المراجع.....	54

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها هيئة الأمم	13
(1-2)	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (1997-2011)	25
(2-2)	تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية (1997-2011)	26
(3-2)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة (1997-2011)	27
(4-2)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	31
(5-2)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (1995-2012)	37
(6-2)	تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2011)	38
(7-2)	توزيع PIB على مختلف القطاعات خلال الفترة (1997-2011)	39

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
(1-1)	مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	3
(1-2)	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	7
(1-2)	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	28
(2-2)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط (1990-2011)	29
(3-2)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2011)	30
(4-2)	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر الفترة (1990- 2012)	41
(5-2)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) الفترة (1990-2009)	45

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
(1-2)	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر الفترة (1990- 2012)	52
(2-2)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) الفترة (1990-2009)	53

المقدمة العامة

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية

الفصل الثاني

العوائد النفطية في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر (1990-2011)

الخاتمة العامة

الملاحق

قائمة المراجع

المقدمة العامة

تعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية) التي عقدت في البرازيل سنة 1992م من أهم النشاطات الدولية، والتي تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. ويشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي يواجه ها مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

تطرح في السنوات الأخيرة من سنة 1990 حتى يومنا هذا بالجزائر قضية الإصلاحات بشدة وهذا في عديد المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....، وخاصة إذا ارتبطت بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة.

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى، بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، التعاون،كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الأمن الشخصري المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات. وأخيرا الاستدامة التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

الجزائر على غرار باقي الدول النفطية، عرفت خلال السنوات الأخيرة من 2000 إلى يومنا هذا تدفقا كبيرا في العوائد النفطية، بسبب ارتفاع أسعار النفط وهي أيضا تواجه تحدي إدارة هذه العوائد بكفاءة. إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية شاملة إذا ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية بعيدا عن الهدر والتبذير والاختلاس، ومن خلال رؤية مستقبلية واضحة تضفي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام هذه العوائد. بما يضمن الاستدامة في عملية التنمية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره جاءت إشكالية دراستنا على الشكل الأتي

"ما هو دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟"

أما الأسئلة الفرعية تتضمن أساسا العناصر التالية:

- ما هو تأثير العوائد النفطية على نمو القطاعات غير نفطية في الجزائر ؟
- ما مدى خضوع نشاط قطاع النفط في الجزائر إلى قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة ؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة قطاع النفط في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر؟
- ما تأثير العوائد النفطية في تحقيق التنمية البيئية في الجزائر ؟

فرضيات البحث

حتى يتسنى لنا ضبط الموضوع بشكل جيد حاولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية على النحو التالي:

- يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات في الجزائر، حيث يساهم بنسبة 98 % في الاقتصاد ويساعد في نمو القطاعات الأخرى؛
- تلعب العوائد النفطية دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توزيع العوائد النفطية على مختلف القطاعات الاخرى.
- إن غياب قواعد الشفافية والمساءلة والمراقبة في تمويل تكاليف التنمية المستدامة، يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- حاجة البحث العلمي لمثل هذه الدراسات : إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط، فمدى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد؛
- أهمية موضوع التنمية المستدامة، نظرا لعدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة، خاصة في وقتنا الراهن.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا هذه، إلي تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

- تحديد مفهوم دقيق التنمية المستدامة ، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية ، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛

– التعرف على كيفية الإدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة ، التي تشكل دائم التنمية المستدامة ، ودلك للحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد؛

– تحليل وتقييم دور عوائد النفط في المسار الاقتصادي والتنميةِ المستدامة في الجزائر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية :

– أهمية عوائد النفط في تمويل التنمية المستدامة ؛

– التقلبات الحادة في أسعار النفط في إيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها وهو ما يتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير حدة هذه التقلبات؛

– يعتبر النفط مورد ناضبا، ومن هنا تبرز أهمية استغلال عوائد ها استغلالا امثلا لحماية حقوق الأجيال المقبلة من هذه الثروة من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: لتحديد الفترة الزمانية في دراستنا اعتمدنا على بداية الاهتمام الفعلي بالتنمية المستدامة عن طريق اتفاقية كيوتو وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(UNCED) ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من 3-14 جوان 1992 ،حيث تم تحديد دراستنا من سنة 1990الى سنة 2011.

الحدود المكانية: تركزت دراستنا على دراسة اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر باستخدام أهم مؤشرات التنمية المستدامة .

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة استندت الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية في هذا البحث، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات بهدف وصف المشكلة وتحليلها.

مصطلحات الدراسة

لابد من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العري بشكل خاص أو الدولي بشكل عام. فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدن أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي، فتستخدم كلمة نفط بدلا من بترول. وفي المنطقة العربية هناك توزع بين استخدام هذين المصطلحين؛ علما بأن الكلمتين(النفط أو البترول)

يرمزان ويعنيان نفس الشيء. قد قمنا باختيار واستعمال مصطلح النفط عوض البترول طيلة دراستنا لهذه الرسالة بهدف توحيد مصطلحات بحثنا.[1]

مرجعية الدراسة

وبخصوص المراجع يلاحظ في هذه المذكرة الاعتماد بشكل كبير على الكتب ومذكرات الدكتوراه والماجستير من اجل الحصول على مفهوم دقيق لهذه الدراسة، كما اعتمدنا في تحليل دراستن ا على بعض التقارير الإحصائية مثل تقارير الأوبك وتقارير التنمية البشرية بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية.

صعوبات الدراسة

لقد وجهتنا بعض الصعوبات في هذه بالدراسة، أولها وهي غلق المكتبة بسبب الإضراب، لذلك لم نعتمد في دارستنا كثيرا على المراجع، وكذلك وجهتنا صعوبة في إيجاد بعض الإحصائيات من سنة 1990، وذلك بسب عدم بداية بعض التقارير الإحصائية إلا من سنة 2000.

هيكل الدراسة

ومن خلال ما تقدم في طرح إشكالية دراساتنا وبناء على الأهداف والفرضيات المتبناة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة عامة تتضمن مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة وإشكالية، وتنتهي بخاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة، إضافة إلى جملة من التوصيات المقترحة وفق النتائج المتوصل إليها، كما تم طرح الأفاق المقترحة في خاتمة الدراسة .وتتمثل فصول هذه الأطروحة فيما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية** ، حيث نتناول من خلاله الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، ماهيتها أبعادها، أهدافها ومؤشراتها،كما سنتطرق إلى الشفافية والرقابة والمساءلة على إيرادات النفط واستخداماتها، كما نستعرض في دراستنا جملة من الدراسات السابقة في نفس الفصل.

الفصل الثاني: والخاص بالعوائد النفطية في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر (1990-2011). يستعرض هذا الفصل في الخلفية تاريخية للنفط الجزائري، وأهمية العوائد النفطية في الجزائر، و إلى كيفية تأثير ها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1990-2011 .

[1] مخلفي أمينة، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (حالة الجزائر)** ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر،2012،ص.12

تمهيد

تعد التنمية المستدامة مفهوما حديثا ، فقد ظهر نتيجة التطور الاقتصادي السريع ولمواجهة الأزمات البيئية الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت بصورة عالمية ونقصد بذلك التغير المناخي وخطر نضوب الموارد الطبيعية وازدياد الفوارق بين الدول المتطورة والدول السارية نحو النمو ، ولعل أزمات الطاقة والكوارث الطبيعة والزيادة الهائلة في عدد سكان العالم عجلت أيضا في تبني فكرة التنمي ة المستدامة ، وذلك من خلال استمرارية الحياة على هذا الكوكب أصبحت في خطر نتيج ة استنفاذ موارده، فكانت الفكرة في البحث عن نموذج اقتصادية يقلص الفوارق ويحمي الطبيعيةِ من جشع الإنسان ويبني اقتصاديات متوازنة ومستدامة تحفظ الحياة على هذا الكوكب .

وقد حاولنا من خلال هذا الفص ل إبراز مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية .

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بكفاءة استخدام العوائد النفطية

يشير التدهور البيئي الذي حصل في القرن الماضي، إلى أن النموذج الاقتصادي السائد يستنفذ الموارد غير المتجددة ويستغل الموارد المتجددة بدرجة اكبر من قدرها على التجدد ويتسبب في تشويه النظم البيئية. وقد أدى الاهتمام المتنامي بهذه التحديات إلى قبول واسع المفهوم جديد هو التنمية المستدامة. وهذا المفهوم الذي يؤكد على تحقيق التنمية المستدامة مع حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وقد أصبح هذا المفهوم بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية، وحضي بأهمية كبيرة حلال السنوات الأخيرة ، ونال قدرا كبيرا من الاهتمام في المحافل الدولية والنقاشات العالمية وكان التباين في الرؤى إحدى السمات التي طبعت هذه النقاشات. وسنحاول من خلال هذا المبحث، السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة. كما سنحاول من خلال عرض بعض التعاريف الخاص بها وتحديد أبعادها ومختلف التفاعلات بين هذه الأبعاد. ثم نتطرق إلى أهدافها ومؤشرات قياسها[1] .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

1- السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير، والذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين كما هو مبين في الشكل رقم (1-1)[2]

الشكل رقم (1-1) مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

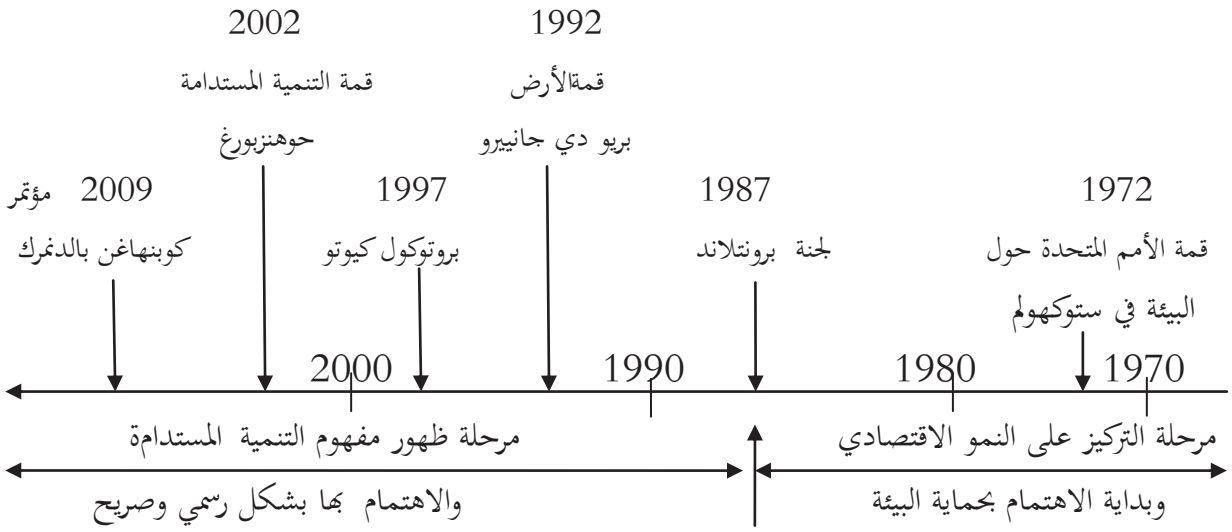

المصدر:حمزة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[1] نوي نبيلة، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012،ص 6.

[2] حمزة جعفر، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص47.

1.1.المرحلة الأولى: مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي وبداية الاهتمام بحماية البيئة (1950 1987):

1908: انتشارا مفهوم ا Geonomie وهي العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات بين المجتمعات الإنسانية ومحيطها الطبيعي.[1]

1948: إنشاء منظمة الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة.

1950: نشرت نفس المنظمة السابقة تقريرا حول حالة البيئة العالمية ، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

1968: أنشئ نادي روما، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من كل أنحاء العالم، حيث دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

1971: نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ولعل من أهم نتائجه، هو انه سيحدث خللا خلال القرن 21 بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

1972: تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، ركزت على المسائل البيئية ودعت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

1981: في هذه السنة أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة والعالقة و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

1982: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم.

– أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، وبهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشرية من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية، وان الجنس البشري هو جزء من الطبيعة[2].

---

[1] محمد اليمين القاسمي ، **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر، 2011 ص 8

[2] حمزة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48-49

2.1.المرحلة الثانية :مرحلة ظهور مفهوم التنمية المستدامة والاهتمام به بشكل صريح ورسمي (1987– 2009)

1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك "ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند، تم التنويه لإعادة النظر في مفهوم التنمية المستدامة.

1992: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريو دي جانيرو (مؤتمر قمة الأرض) الذي أسس علاقة ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة، من أهم نتائج هذا المؤتمر ما يلي: وضع اتفاقية التغيير المناخي، وضع اتفاقية التنوع البيولوجي، إعلان ريو، جدول أعمال القرن 21.

1997: إقرار برتوكول كيوتو الذي اعتمد على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، حيث تتحدد أهداف البروتوكول بالدرجة الأولى في الحد من الغازات الدفيئة. وقد التزمت 38 دولة بتخفيض الغازات الدفيئة بنسبة 52% إلى غاية 2012 مقارنة بالمستويات التي سجلت سنة 1990 في حين إمتنعت الو م أ عن المصادقة على البرتوكول على الرغم من أنها تعد أكثر الدول إصدار للانبعاثات الاحتباس الحراري.

2002: تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ على ضرورة إن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المسائل الأساسية التالية : المياه الطاقة، الصحة، الزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، التجارة ، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم والمعلومات والبحوث، وكان يهدف هذا المؤتمر إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة .

2009: تم انعقاد مؤتمر كوبنهاغن بالدنمرك، وهذا المؤتمر نتيجة لعملية تفاوضية مكثفة استمرت سنتين والتي بدأت في سنة 2007 في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، والذي يمكن أن يسري عقب انقضاء فترة الالتزام الأولى لاتفاق كيوتو التي تنتهي مع نهاية 2012[1].

2012: افتتحت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية قمة التنمية المستدامة والمعروفة باسم ريو " 20" في حضور عدد كبير من زعماء دول العالم . الرئيس الفرنسي فرانسوا هولا ند جدد التزامه في افتتاح القمة بإقرار ضريبة التحويلات المالية التي أكد أن فوائدها ستعود على تمويل برامج التنمية البيئية[2].

---

[1] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص49-52

[2] الموقعالالكتروني: http://arabic.euronews.com/2012/06/21/earth-summit-opens-in-rio-amid-low / 2013/04/11

وفيما اعتبر أهم إنجاز لهذه القمة ، تشكيل مجموعة عمل من ثلاثين شخصا قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول المقبل ستقدم مقترحاتها في 2013 للتطبيق اعتبارا من 2015.[1]

ومن خلال التطور التاريخي للتنمية المستدامة نقوم بمحاولة تعريفها كالأتي: أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

2- مفهوم التنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبير بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة في 1987، حيث صيغ أول تعريف للتنمية في المستدامة في هذا التقرير على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية حاجاتهم وبشكل عام فان التعريف يحدد فقط الايطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من المنظمات و الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تسهم فيها التنمية المستدامة.[2]

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أشارت المنظمة إلى أن التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. كما عرفتها أيضا على أنها التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال.

تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة ، وتحقيق التوازن بين الأجيال من جهة أخرى .

يرى إن تحقيق الاستدامة والرفاهة بين الأجيال يكون بضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت، على التغيير في رصيد الأصول أو الثروة. إذ لن يرتفع الرفاهة بين الأجيال إلا إذ زادت الثروة مع مرور الوقت.[3]

يعرف باربيير Barbier: هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.[4]

---

[1] الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/pages/bd287b18-8cb1-4686-83d8-063d8bd46ad5 /2013/04/15

[2] ريدا ديب، سليمان مهنا، **التخطيط،التخطيط من اجل التنمية المستدام**، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا، 2009، ص 488

[3] نوي نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6

[4] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،2007،ص29

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة فإن مضمونها هوا لترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل .كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد غير المتجددة بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها.كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطئ لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.[1]

ونستخلص تعريف شامل للتعريفات السابقة هو أن التنمية المستدامة هو مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية) والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير واستغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات واتجاه التطور التكنولوجي والتغيرات المؤسسية التي تتمشى مع الاحتياجات المستقبلة فضلا عن الاحتياجات الحالية

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

1 –أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تنمية بأربعة أبعاد ، مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معا كما يظهر مثلث التنمية في الشكل رقم (1–2) بل لا بد من الإشارة إلى أن هذه الإبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها.

الشكل رقم (1–2) ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

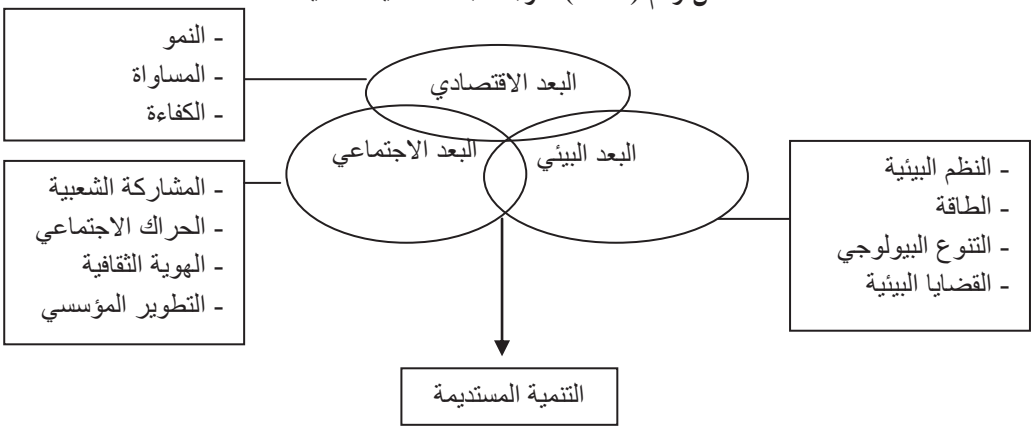

المصدر: ماجدة أبو زنط، و عثمان غنيم، **التنمية المستديمة، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى** ، جامعة البلقاء،المنارة، المجلد 12، العدد 1، 2006.ص 162.

[1] نحو مجتمع المعرفة ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، الإصدار 11، 2006، ص 40

I. البعد الاقتصادي: ويندرج تحت هذا البعد:

أولا: إيقاف تبديد الموارد: بما أن التنمية المستدامة تعني تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ويتم ذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أساليب الحياة .

ثانيا: تقليص تبعية البلدان النامية : في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة وللتحكم في الأسواق العالمية، حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان الناميةِ، مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها . ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان وبالتالي يؤدي ذلك إلى استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ،التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته: تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الوارد الطبيعية مثل المحروقات.

وكما أن هذه الدول ضائعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق:استخدام تكنولوجيا أنظف الموارد بكثافة اقل وحماية النظم الطبيعية، توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة .

رابعا: المساواة في توزيع الموارد: هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار.ولذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية إن تعملا معا لتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي. [1]

خامسا: الحد من التفاوت المداخل : فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية ، مثل الو .م. أ وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين ، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، **2007** ص 28-31

للمرأة في كل مكان. وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان[1].

سادسا: تقليص الإنفاق العسكري : في خضم هذا الزخم واللهاث أمام الآلة العسكرية نجد إن توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى.[2]

II. البعد الاجتماعي والإنساني: ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:[3]

أولا: تثبيت النمو السكاني : إن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح امرأ مكلفا فهو يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان ولذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو سكاني لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وتوص الإسقاطات الحالية إن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهو وأكثر من ضعف عدد السكان هو عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

ثانيا: أهمية توزيع السكان : تعني التنمية المستدامة التقليل من خطورة هذه النسبة عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تنسب في الخطورة المستقبلية عن الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة.

ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية النشيطة لمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

ثالثا: الاستخدام الأمثل للموارد البشرية : إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني فيما بعد وراء الاحتياجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية الفنين والعلماء وغيرهم من المتخصصين ومن الأهمية أن تصل التنمية المستدامة إلى الذين يعيشون في فقرة مطلق أو إلى المناطق النائبة.

---

[1] الموقع الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305 /2013/05/14

[2] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[3] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص31- 34

ربعا: دور المرأة : إن المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل ورعاية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل التنمية المستدامة في البلدان النامية ومع ذلك هي أخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال ولدور المرأة أهمية خاصة تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

خامسا: الصحة والتعليم : من اجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية ما يكفيهم للعمل والبداية يجب إن تكون من خلال المراة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء علة ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال وقضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم واهتمامه بالكيف وليس الكم بالإضافة إلى اهتمام البلدان النامية بتعليم المزارعين وغيرهم من سكان البادية الذي من شانه يؤدي على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي.

سادسا: حرية الاختيار والديمقراطية : لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث إن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث إن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية في المستقبل فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار والتعبير هو مجتمع مقيد وما يتميز به معظم البلدان النامية هو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة .

III. البعد البيئي: [1]

أولا: حماية الموارد الطبيعية : تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك. ونعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية ويترتب ذلك الاستخدام الحذر وللري والفشل في صيانة هذه الموارد الطبيعية.

ثانيا: الحفاظ على المحيط المائي : إن النظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشر بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها المعدنية ذات الأهمية البالغة. في بعض المناطق نقل إمدادات المياه وتهدد السحب بعض الأنهار باستنفاذ الإمدادات من مياه الأمطار كما إن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة بالإضافة إلى تلوث المياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية.

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص34- 36.

ثالثا: صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي : تعني التنمية المستدامة إن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وان أمكن وقفها.

رابعا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن التصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثارا سيئة في البيئة فانطلاق الأبخرة والغازات وإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

IV. البعد التكنولوجي: يمكن أن نذكر من هذه الإبعاد ما يلي:[1]

أولا: الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة : وبالنصوص القانونية الزاجرة، أما التكنولوجيات المستخدمة ألان في البلدان النامية فكثيرا ما تكون اقل كفاءة وأكثر سببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية والتنمية المستدامة تعني بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

ثانيا: الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى تدنية المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة (الغازات الحرارية) وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استهلاك الوقود الاحفوري، وإيجاد مصادر طاقوية بديلة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من الواجب على هذه الأخيرة إن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون $CO2$، واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة اكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة، وحتى تتوافر مثل هذه التكنولوجيات فالتنمية المستدامة تعني باستخدام الطاقة الحفرية بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

ثالثا: الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون : بالإضافة إلى تهديدات الاحتباس الحراري (زيادة سخونة الأرض) هناك تهديد أخر لا يقل خطرا على الأول، وهو ثقب طبقة الأزون، وهذه الطبقة التي تعتبر بمثابة غلاف يحيط بكامل الكرة الأرضية، ومكونها الأساسي هو غاز الأزون $O3$ والذي يمثل احد مشتقات الأوكسجين.

أخيرا نخلص إلى أن الأبعاد السالفة الذكر.

1- مرتبطة ارتباطا وثيقا، حيث إن الإجراء المتخذة في أحداها من شانه تعزيز الأهداف في بعضها الأخر ؛

2- تعبر عن طبيعة مفهوم التنمية المستدامة المتعددة الاختصاصات بشكل واضح؛

[1] ذبيحي عقيلة ، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة ، الجزائر 2009،ص 27.

3- أيضا تدعو إلى التقارب بين وجهات النظر العلمية أو بل توحدي التخصصات البيئية والاقتصادية حيث تمنح الحقلين إمكانية المصالحة.

2 -أهداف التنمية المستدامة : تسعى التنمية المستدامة مكن خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في مل يلي:[1]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومضمون وديمقراطي؛

2- احترام البيئة الطبيعية، حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هده العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، حيث تنمي إحساسهم اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ و متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، حيث تتعامل هده التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لدلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني ؛

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام الجديد و المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن دلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هده المخاطر وهده الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكان إيجاد حلول المناسبة لها ؛

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات و أولويات المجتمع ، بحيث يكون دلك بطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تتحدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية كما سبق و أشير إليها و هي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يمكن إدماج البعد التكنولوجي ضمن البعد البيئي كون أن البعد

[1] ذبيحي عقيلة، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص 24-25

التكنولوجي يعني استخدام التكنولوجيات المحسنة لتقليل التلوث خدمة للبعد البيئي، وعلى كل لابد من التركيز على هذه الأبعاد جميعا بنفس المستوى و الأهمية، ولما كانت أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو المعاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها فان هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات و الخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة و متداخلة، وأي تغير يطرأ على جاني منها فانه ينعكس بصورة أو بأخرى على باقي الجوانب.[1]

وسنتناول فيما يلي قائمة المؤشرات التي طورها قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، كما يوضح الجدول رقم (1-1):

الجدول رقم(1-1): مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها هيئة الأمم

1	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي
2	معامل جيني لتوازن الدخل	اجتماعي
3	معدل البطالة	اجتماعي
4	نسبة معدل أجور الإناث إلى معدل أجور الذكور	إجتماعي
5	مستوى التغدية للأطفال	إجتماعي
6	معدل الخصوبة	إجتماعي
7	العمر المتوقع عند الميلاد	إجتماعي
8	السكان المخدومون بالصرف الصحي	إجتماعي
9	السكان المخدومون بمياه الشرب	إجتماعي
10	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	إجتماعي
11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	إجتماعي
12	الأطفال في مرحلة التعليم الثانوي	إجتماعي
13	معدل الأمية	إجتماعي
14	مساحة المسكن م2 للفرد	إجتماعي
15	عدد الجرائم لكل 1000,000 من السكان	إجتماعي
16	معدل النمو السكاني	إجتماعي
17	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	إجتماعي

[1] ذبيحي عقيلة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 38-39.

18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
19	درجة تأكل طبقة الأوزون	بيئي
20	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
22	إستعمال المخصبات	بيئي
23	إستعمال المبيدات الزراعية	بيئي
24	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي
25	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
26	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
27	نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية	بيئي
28	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
30	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من الكساحة الكلية	بيئي
31	أنواع النباتات و الحيوانات المنقرضة	بيئي
32	نصيب الفرد من الدخل	إقتصادي
33	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	إقتصادي
34	كثافة استخدام المواد و المعادن	إقتصادي
35	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	إقتصادي
36	نسبة إستهلاك الطاقة السنوي للفرد	إقتصادي
37	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	إقتصادي
38	كمية النفايات الصناعية و المنزلية	إقتصادي
39	كمية النفايات الخطرة	إقتصادي
40	إدارة النفايات المشعة	إقتصادي
41	تدوير النفايات	إقتصادي
42	المساحة المقطوعة للفرد بواسطة النقل	إقتصادي
43	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
44	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
45	نسبة عدد المشتركين بشبكة الأنترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
46	عدد خطوط الهاتف لكل فرد	مؤسسي
47	نسبة الانفاق على البحث العلمي	مؤسسي
48	الخسائر البشرية و الاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي
49	عدد خطوط الهاتف لكل 100 فرد	مؤسسي
50	نسبة الانفاق على البحث العلمي	مؤسسي
51	الخسائر البشرية و الاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر: ناصر مراد ، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية، العدد46،جامعة البليدة ، الجزائر، 2009،ص113-114

لقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى العديد من المؤشرات منها البيئية الاقتصادية، والاجتماعية، ونذكر منها مؤشر التنمية البشرية ومؤشر نصيب الفرد من الدخل وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

المطلب الرابع: كفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة

1- الشفافية والمساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية

1. 1. الشفافية: تعد الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية رهانا مهما، لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول والمجتمعات، فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، فهي تعزز مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات الوطنية. في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد وهيمنة السلطات على قدرات الوطن، كونها بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، مما يقوض مبادئ النزاهة والحكم الراشد.

أ -معايير الشفافية في الصناعات النفطية:

- نشر المدفوعات والإيرادات: النشر المنتظم لكافة المدفوعات المالية المتعلقة بالنفط والتي تقدمها الحكومة وكافة العوائد التي تتلقاها الحكومة من مؤسسات البترول؛
- حق الاطلاع للجمهور: أن يوجه نشر المدفوعات والعوائد لعامة الجمهور بطريقة تسهل لهم الاطلاع عليها، وعلى نحو يتسم بالشمول وإمكانية الفهم دون تعقيد؛
- تدقيق الحسابات: تخضع تلك العوائد والمدفوعات لتدقيق حسابي مستقل وموثوق، تطبق عليه معايير المراجعة الدولية؛
- تطابق المدفوعات والإيرادات: يتم تسوية المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة مستقلة موثوق بها، مع نشر رأي الجهة حول التسوية بما في ذلك التناقضات إن وجدت؛
- شفافية المشاريع النفطية: الإعلان عن المشاريع الجديدة والتوسعية للقطاع النفطي للعامة بطريقة شاملة ومفهومة؛
- المعايير البيئية: العمل على نشر المعلومات الخاصة بالآثار على البيئة والعمل على نشر وتطبيق المعايير البيئية بما يتناسق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛
- إشراك المجتمع: يشارك المجتمع المدني بفعالية في رصد وتقييم عملية الشفافية؛
- عمل مؤسسي: أن يتم إنشاء "مجلس الشفافية في الصناعات النفطية" وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة والشركات النفطية والمجتمع المدني، للتأكد من تطبيق تلك المعايير.

1. 2.المساءلة: تعني المساءلة واجب المسؤوليين عن تقديم التوضيحات والتقارير الدورية عن نتائج أعمالهم ونجاعة تنفيذها. وتتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف الأخطاء والتجاوزات والمحاسبة عنها. فالمساءلة ترتبط بالشفافية. حيث يرى Ketchum أن الشفافية تظهر في ثلاثة قضايا وهي اتخاذ القرار، المشاركة المجتمعية والمساءلة. ويرى Chester, Bruno أن المساءلة مبنية على الشفافية.

وتحظى المساءلة بأهمية قصوى، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- قطع الطريق على المسؤوليين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة؛
- تقليص فرص الاتفاقات غير المشروعة؛
- كشف التلاعب والفساد بمعدلات أسرع؛
- توخي المسؤوليين المزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أنهم معرضون للمساءلة؛
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فعالية.

2- الرقابة على استخدام عوائد النفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة[1]:

أ -تعريف الرقابة على عوائد النفط وأهدافها:

تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا.وتحقق الرقابة على العوائد النفط مجموعة من الأهداف: "الاقتصاد، السياسة، المالية والقانونية".ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي:

- أهداف اقتصادية: تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط والتأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام وعدم إسرافها والمحافظة عليها من التلاعب والاختلاس؛
- أهداف سياسية: تتمثل في التحقيق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال وعدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع والخدمات الاجتماعية؛
- أهداف مالية: وتتمثل في التأكد من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات والمدفوعات النفطية، وكشف الانحرافات والأخطاء المالية؛

[1] نوي نبيلة ، **نفس المرجع السابق** ،ص 74-48

– أهداف قانونية: تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات بهذه العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات المالية. وتركز الرقابة القانونية على مبدأ المساءلة والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية ومعاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

3– تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط[1]:

أ– تعريف تقييم الأداء الحكومي وأهدافه يعرف على أنه " وسيلة أو أسلوب علمي لقياس أثار ونتائج تطبيق البرامج الحكومية بأكبر قدر ممكن من الدقة ". ويحقق تقييم الأداء الحكومي مجموعة من الأهداف نذكر منها:

– قياس التكلفة المباشرة وغير المباشرة للبرامج التنفيذية ومقارنتها بالمنفعة التي تتحقق منها؛

– التحقق من مدى النجاح في تلبية احتياجات المواطنين؛

– من الناحية السياسية يعتبر التقييم أداء لقياس نجاح الحكومة في الوصول إلى عدالة توزيع الثروة، وتنمية شعور عام بالرضا عن الحكومة ومن ثم الحصول على التأييد.

ب– أنواع التقييم:توجد أربعة أنواع من التقييم وهي:

–تقييم ينصب على إجراءات تنفيذ أو تطبيق البرامج الحكومية، والهدف منه الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج المرسومة؛

–تقييم ينصب على نتائج وآثار البرنامج الحكومي، والهدف منه الحكم على مدى نجاح البرنامج الحكومي في إحداث التغير المرغوب فيه؛

–التقييم الشامل ويتضمن الحكم على الإجراءات والآثار معا. وذلك بإتباع أساليب علمية دقيقة ومناسبة، بقصد تحديد ما إذا كان الجهاز التنفيذي يلتزم بالخطط والبرامج وما إذا كان التطبيق يتفق وأهداف البرنامج الحكومي من ناحية أخرى؛

–تقييم ينصب على اقتصاديات تطبيق البرنامج الحكومي، أي مقارنة كفاءة الإنفاق من ناحية وفاعلية التنفيذ من ناحية أخرى. أي معادلة التكلفة بالمنفعة أو العائد منها. وأهمية هذا النوع من التقييم تكمن في التأكد من الحصول على أقصى استفادة من الإنفاق العام على مشروعات أو خدمات اجتماعية. كما يهدف هذا النوع من التقييم إلى الحكم على ما إذا كان هذا البرنامج هو أفضل بديل لاستعمال الموارد المالية.

[1] نوي نبيلة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 52-53.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة

الدراسة الأولى : نوي نبيلة ، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

تعرض الباحث في دراسته التعرف إلى كيفية إدارة السلطات الجزائرية لعوائدها النفطية. فالجزائر كباقي الدول النفطية تواجه تحدي إدارة هذه الفوائض بكفاءة. وقد عمدت السلطات في الجزائر إلى استخدام هذه العوائد خلال العشر السنوات الأخيرة في التسديد المسبق للمديونية. وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتنفيذ إستراتيجية الإنعاش من خلال زيادة الإنفاق العمومي .وقد تمكنت الجزائر بفضل عوائدها النفطية من حل مشكلة المديونية وادخار جزء من الموال في صندوق ضبط الإيرادات، غير أن النتائج المتحققة من زيادة النفقات الاستثمارية، لم تكن في المستوى المخطط له، إذا لم تؤد ي الفوائض النفطية الكبيرة إلي تطوير القطاعات خارج المحروقات، بل على عكس ذلك أدت إلى تراجعها ، مما أدى إلى الضعف الى إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي . أما بالنسبة للتنمية البشرية فقد ساهمت عوائد النفط في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، غير أن إمكانيات الجزائر النفطية تسمح لها بتحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بمشاكل الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد.

حيث ركزت الدراسة هذه عن القرن الواحد العشرين فقط بينما دراستنا شملت الفترة (1990-2011).

المطلب الثاني: الدراسة الثانية الطاقة في ظل التنمية المستدامة

الدراسة الثانية :ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة ، الجزائر 2009.

تدور اهتمامات هذه الدراسة حول قطاع الطاقة ودوره في تحقيق التنمية هذا إن لم نقل انه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية، وذلك من حلال تلبية احتياجات الطاقة اللازمة لكل القطاعات، فامدادتها تشكل عاملا أساسيا في دفع عملية الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة بصفة عامة بينما يمكن إن يتسبب انقطاعها في خسائر ملية واقتصادية فادحة.

كما عرجت الدراسة على معانات الجزائر كغيرها من بلدان العالم من المشاكل السالفة الذكر، بل وربما بصفة اشد، كون إن هذا القطاع يمثل شريان الاقتصاد الجزائري، ويكفي التبديل على أهميته حوالي 98 % من مداخيل الجزائر ناجمة عن تصدير المحروقات، إذن يبقى التحدي الكبير ينتظر الجزائر في ظل هذه التغيرات هو كيفية إدارة عائدات محروقاتها باعتبار أن هذا القطاع يمثل جوهر الاقتصاد الجزائري، فما بعد البترول ياتي بالبترول ، فلن نتخيل واقع الاقتصاد الجزائر ي بعد نفاذ البترول، مما جعل الجزائر تهتم بنظام الطاقة المستدامة آو الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بمعنى طاقة غير ناضبة وصديقة للبيئة.

وتتمثل نقائص هذه الدراسة في أنها لم تتطرق إلى قواعد الاستخدام الأمثل للطاقة ، بينما تطرقنا لها في دراستنا.

المبحث الأول: أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وإمكانيته النفطية

نسعى من خلال هذا المبحث التعرف إلى الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط في الجزائر ابتداء من اكتشافه مرورا بسيطرة الدولة على هذا القطاع تدريجيا، وصولا إلى السيطرة التامة على مصادر الثروة للمجتمع والاقتصاد.هذه الثروة التي فتئت أهميتها تتزايد عبر الزمن إلى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد النفط. لذا سنحاول التعرف على إمكانيات الجزائر النفطية وتطور العائدات النفطية وتطور العائدات النفطية فيها، مع محاولة التعرف على قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب هذه العوائد.

المطلب الأول: خلفية تاريخية على النفط الجزائري

أولا: اكتشاف النفط

إن اكتشاف النفط في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في كون النفط في الجزائر يرجع إلى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956م.

وبحكم وجود النفط في الجزائر سابقا فقد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث حيث استأنفت الأبحاث من جديد سنة 1941م ففي شمال البلاد دائما ،ولكن الأبحاث كانت بصفة منتظمة وبإرادة أقوى، ومع ذلك فان النتائج لم تكن مشجعة وتواصلت الأبحاث والأشغال إلى سنة 1949م حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران من قبل شركة النفط أومال AUMALE التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي CAREP على عمق قريب، ولقد كان هذا الحقل معروفا منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض. وأرسلت الشركة الفرنسية للبترول (C.F.P) في سنة 1949م بعثت لمهمة بالصحراء ، توجت بتقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء الجزائرية ، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل التدخل من اجل الشروع في الأشغال.وتعتبر سنة 1952م بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم 2 استفادت منها أربع شركات نفطية.[1] تعد سنة 1956م بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية " SNREAL " حقل حاسي مسعود. من اكبر الحقول في العالم.

وفي سنة 1958م أنشى قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، وكما تضمن على العديد

[1] الحاج محمد موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر** ، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب. الجزائر.2008 .ص37-51

من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد . فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.

ثانيا: من إنشاء سونا طراك إلى تأميم المحروقات

تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963. لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى20 شهر .

ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها، معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات.[1]

وفي سنة 1968 أ صبحت الجزائر عضوا في الأوبك.

ثالثا: تأميم المحروقات: عهد جديد للتنمية الاقتصادية للبلاد

إن قرار الجزائر لتأميم المحروقات في فبراير 1971 أدخل الشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة ،من أهداف سونا طراك توسيع أنشطتها على مستوى جميع منشآت النفط والغاز و بالتالي السيطرة على كامل سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط.

تميزت هذه السنة أيضا بشراء سونا طراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل[2].

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر دولة نفطية، ذلك إن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلي جانب عوائد الغاز ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال

[1] مخلفي أمينة، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (حالة الجزائر)** ، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2013،ص98

[2] **الموقع الالكتروني**:http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html 19/05/2013

عائدات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك السنة التي تحويها ميزانية الدولة. ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية :

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

عوائد النفط والناتج الداخلي الخام: يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الأشكال القادمة.

الجدول رقم (2-1): طور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (1997-2011)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	حصة قطاع المحروقات	النسبة المئوية %
1997	2780.2	839.0	30.2
1998	2830.5	638.2	22.5
1999	3248.2	890.9	27.4
2000	4098.8	1616.3	39.4
2001	4227.1	1443.9	34.1
2002	4522.8	1477.0	32.8
2003	5247.7	1868.9	35.6
2004	6151.9	2319.8	37.7
2005	7564.7	3352.9	44.3
2006	8512.2	3882.2	45.6
2007	9408.3	4089.3	43.5
2008	11042.8	5001.5	45.3
2009	10212.0	3242.3	31.7
2010	12049.4	4180.4	34.7
2011	14384.8	5281.8	26.3

المصدر: Annexe rapport Bank of Alegria 2011.2007.2002

يوضح الجدول رقم (2-1) أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 1990-2011، 35.40 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وقد سجلت سنة 2006 اكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل

على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات. وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل وتجدر الإشارة إلى إن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات ويمثل الغاز الطبيعي 47%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين GPL 7 % و Condensat 8%.

الجدول رقم (2-2) :تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية (1997-2011)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الاحتياطات
1997	8.05
1998	6.84
1999	4.40
2000	11.90
2001	17.96
2002	23.11
2003	32.92
2004	43.11
2005	56.11
2006	77.78
2007	101.8
2008	143.0
2009	148.91
2010	162.22
2011	182.22

المصدر : Annexe rapport Bank of Alegria 2011.2007.2002

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) منذ تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و بداية إعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994، إترتفعت هذه الاحتياطيات لتصل إلى مستوى8 ملايير دولار في سنة 1997أو لقد أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تحسين و تراكم احتياطيات الصرف إذ بلغت نسبة الزيادة التي سجلها احتياطي الصرف خلال الفترة 1998-2004 حوالي 8.533 % ، الأمر

الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج. و لقد أدت الصدمة البترولية لسنة1998-1999 إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات إلى 4.4 مليار دولار في سنة1999 ، و لكن الاتجاه نحو الارتفاع عاد من جديد كما انه تدعم مع ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 إلى تسجيل أكثر من 25 دولار للبرميل.[1] وبقيت في الارتفاع طول هذه الفترة لتصل إلى 182.22 مليار دولار سنة 2011.

الجدول رقم (2-3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة (1997-2011)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	النسبة المئوية %
1997	926.6	592.5	63.9
1998	774.6	425.9	55.0
1999	950.5	588.3	61.9
2000	1578.1	1213.2	76.9
2001	1505.5	1001.4	66.5
2002	1603.2	1007.9	62.9
2003	1974.4	1350.0	68.4
2004	2229.7	1570.7	70.4
2005	3082.6	2352.7	76.3
2006	3582.3	2799.0	78.1
2007	3688.5	2796.8	75.9
2008	5190.5	4088.6	78.8
2009	3676.0	2412.7	65.7
2010	4392.9	2905.0	66.3
2011	5703.4	3979.7	69.8

المصدر: Annexe rapport Bank of Alegria 2011.2007.2002

نلاحظ من الجدول رقم (2-3) تواصل تزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة ليتعثر سنة 1998 ، حيث سجل قيمة 425.9 مليار دينار، بعدما بلغت قيمته 588.3 مليار دينار سنة 1999، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 61.9 **%**سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 ، وهذا راجع إلى الإجراءات

[1] زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السابع. جامعة وهران- الجزائر.2011،ص 60

القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتبني قانون جديد للمحروقات 14/86 المعدل ب 21/91ا لذي عمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال قطاع المحروقات عامة وللصناعة النفطية خاصة.[1]

أن نسبة الجباية البترولية خلال هذه الفترة 1997-2011 دائما تفوق 50%، يعني أن الجباية البترولية مساهمة بشكل كبير في الإيرادات العامة على عكس الجباية العادية، وهذا كله يرجع لسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ، وان الدولة تسعى جادة لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر النفطي في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 1990- 2011

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الأوبك، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها البلاد، وسنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حث حجم الاحتياطي والطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط .

أولا :تطور احتياطي النفط في الجزائر:

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط ومعظم احتياطات النفط تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحوي حوض حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي. وتعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا .

الشكل رقم (2-1): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة : مليون برميل / السنة

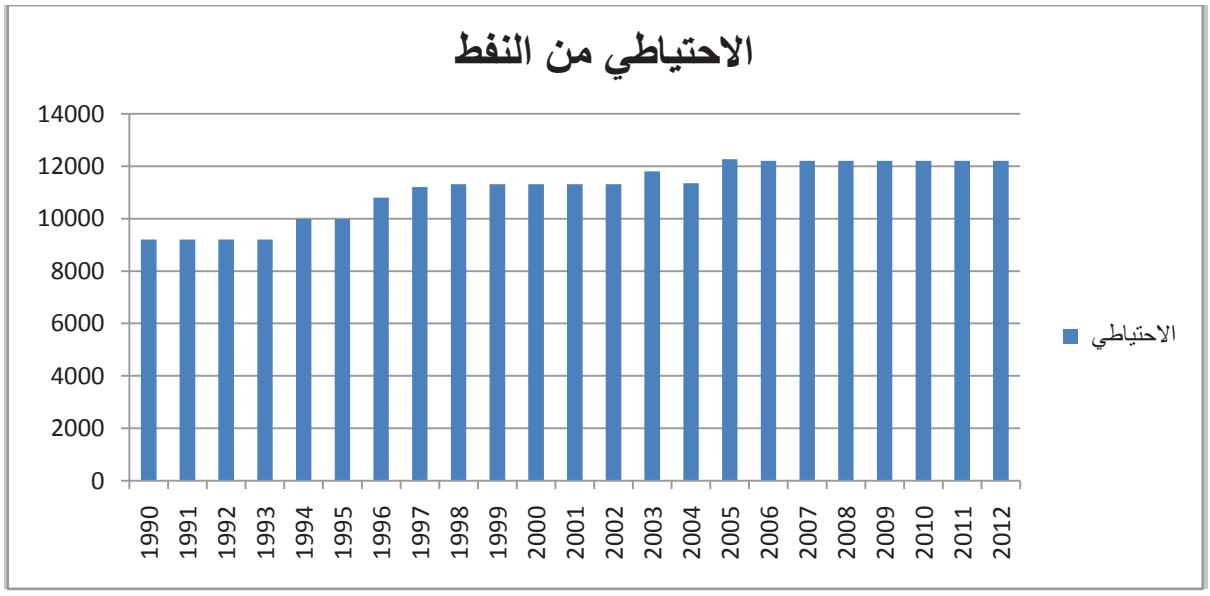

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على معطيات تقرير الأوبك لسنة 2000.2005.2012.

[1] مخلفي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 288.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) أن الاحتياطي النفطي في الجزائر دائما في ارتفاع بسب زيادة الاكتشافات التي أعلنت عليها سونطراك في تقريرها السنوي سنة 2009 حققت 16 اكتشاف 9 خاصة بسونطراك و7 في إطار الشراكة .(وخلال سنة 2012 تم تحقيق 31 اكتشافا للمحروقات من بينها 24 عملية حققتها سوناطراك بمفردها، بينما كانت الاكتشافات المتبقية نتيجة شراكة بين المجمع العمومي وشركائها الأجانب[1]).

ثانيا :تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية : ترتب على ارتفاع حجم الاحتياطات النفطية زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (2-2).

الشكل رقم (2-2): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط (1990-2011)

الوحدة1000 برميل يومي

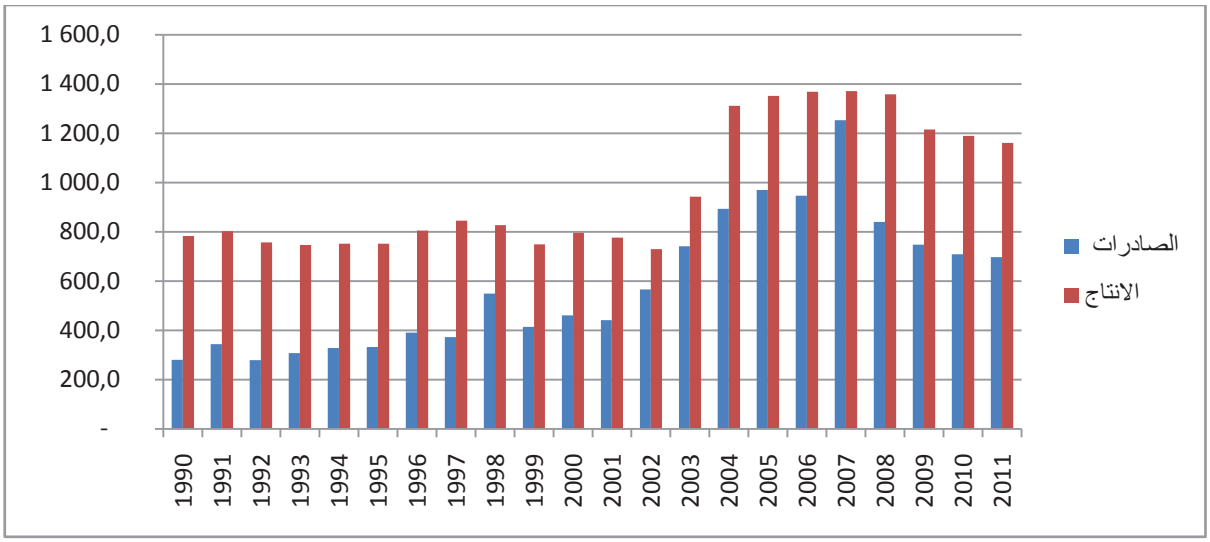

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على معطيات تقرير الأوبك لسنة 2000-2005-2012

يوضح الشكل رقم (2-2) أن الطاقة الإنتاجية في تزايد مستمر حيث عرفت سنة 2007 اكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ1371.6الف برميل يوميا. وهذا رجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار خلال نفس السنة [2] ويرجع ذلك للانفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور القانون بصدور القانون 07/05. احدث هذا الأخير تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من اجل ممارسة نشاطات الاستغلال .

[1] الموقع الالكتروني: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/19115.html#ixzz2TBYvj5XJ /15/04/2013

[2] نوى نبيلة ، مرجع سبق ذكره، ص 71

فمثلا جعلت المادة 48 من القانون 07/05 مساهمة سوناطراك لا تتعدى نسبة 30 % في استغلال الآبار المكتشفة ، وقد تصل مدة استغلال هذه الآبار إلى أكثر من 30 سنة.[1]

وبعد هذه السنة عرف الإنتاج انخفاضا بعد سنة 2007 وذلك بسبب الأزمة النفطية في سنة 2008، ولرفع الطاقة الإنتاجية أكثر تم في سنة 2009 توقيع 4 عقود مع شركة أجنبية خاصة باستخراج البترول، وتقدر قيمة الاستثمارات بـ 272 مليون دولار. و إما بالنسبة للطاقة التصديرية لم تنخفض كثيرا مقارنة حيث بلغت سنة 2007 أعلى ذروة لها بقيمة 1253.5الف برميل يومي وفي سنة 2011 بلغت 709.0 ألف برميل يومي.

ثالثا: تطور أسعار النفط: إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

الشكل رقم (2-3): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: دولار للبرميل

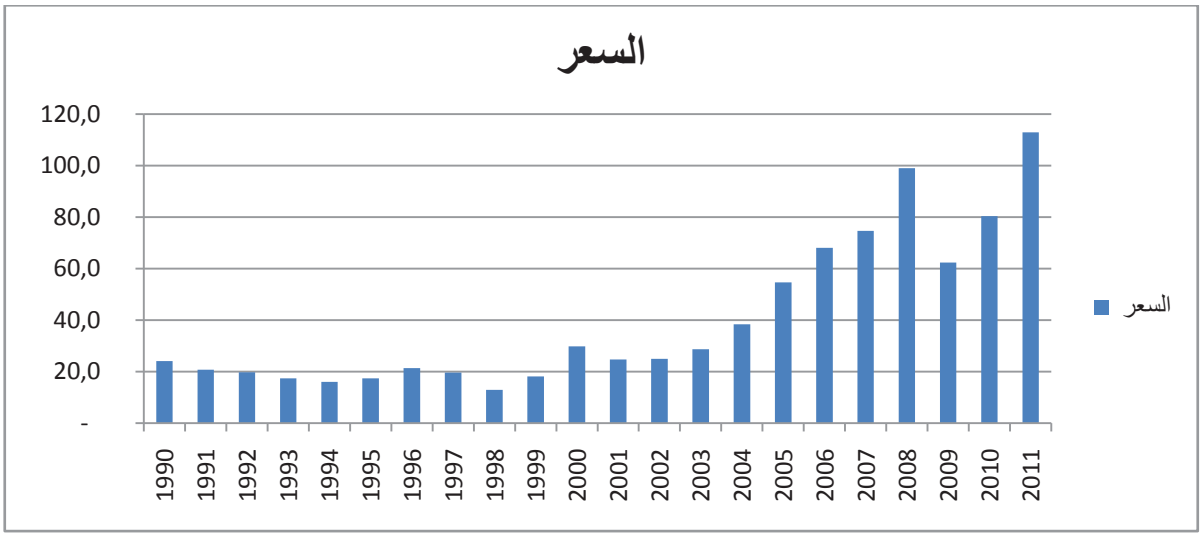

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على معطيات تقرير الأوبك لسنة 2000-2005-2012

نلاحظ من خلا ل الشكل رقم (3-3)أن السعر بقى متذبذبا يرتفع وينخفض وفي في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

[1] مخلفي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 335.

تميز سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 38.35 دولار/برميل) وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في سنة1987وواصل الارتفاع حتى بلغ ذروته في سنة 2008 بـ98.96 دولار للبرميل .

رابعا: تطور العائدات النفطية في الجزائر: تتعرض العائدات النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم العائدات. وعموما فان الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية، ويوضح الجدول رقم (2-4) تطور هذه العائدات.

الجدول رقم (2-4):تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: مليار دولار

	النفط الخام	الكوندونسا	مواد النفط المكررة	غاز النفط المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	إجمالي الإيرادات
1997	2 661,7	2 800,9	2 274,6	988,2	2 460,3	1 995,5	13 181,3
1998	1 942,9	1 952,9	1 486,7	766,6	1 924,8	1 700,1	9 774,0
1999	2 724,3	2 432,3	1 996,0	1 152,0	1 832,1	1 768,2	11 904,9
2000	4815.1	3999.6	3282.4	2118.6	3290.9	3531.3	21 061,3
2001	3994.4	3170.2	2736.6	1849.5	3250.9	3531.3	18 531,9
2002	5056.1	3055.3	2493.8	1754.9	2888.5	2860.6	18 109,2
2003	7719.7	3572.4	3018.1	2165.7	3778.9	3738.5	23993.3
2004	12559.7	4878.2	3029.0	2583.3	3757.0	4742.9	31550.1
2005	19340.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	45587.9
2006	22697.4	7268.0	4756.3	3626.2	6383.1	8877.0	53608.0
2007	25373.7	8498.2	5838.1	4545.2	6724.8	8624.8	59609.1
2008	30513.7	10089.5	7310.0	5708.0	9089.6	14481.4	77194.6
2009	16855.6	5146.2	5373.4	3216.6	14481.4	8225.1	44415.1
2010	20724.9	4268.7	9219.5	4086.9	77192.2	11942.4	56121.6
2011	28744.8	5495.9	11971.8	5202.8	6670.9	13575.6	71661.8

المصدر: التقرير السنوي بنك الجزائر 2002.2007.2011

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) أن الإيرادات النفطية في نهاية التسعينات، انخفضت في سنة 1998 بسبب ألازمة النفطية ، حيث سجل إجمالي الإيرادات في سنة 1997 بقيمة 9774,0 مليار دولار في نفس هذه السنة وبعد هذه السنة رجع في ارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث بلغ اكبر ارتفاع بقيمة 77194.6 مليار دولار وعرفت السنة الموالية انخفاض كبير بقيمة 32779.5 مليار دولار حيث بلغت العائدات سنة 2009 ما قيمته 44415.5 مليار دولار يرج ع هذا الانخفاض لسبب تراجع أسعار النفط والأزمة الأزمة النفطية وعاد للارتفاع ببطء بعد سنة 2009، حيث بلغت 56121.6 مليار دولار في سنة 2010، وفي سنة 2011 بلغت ارتفاعا كبيرا نوعا ما حيث وصلت إلى قيمة 71661.8 ويرجع هذا لسبب ارتفاع أسعار النفط، أسعار النفط هي أهم المشاكل التي توجهها الإيرادات النفطية .

المبحث الثاني : أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: اثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية

أولا: الوضعية الاقتصادية للعوائد النفطية قبل 1998:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة، التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق كلها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعا لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية حيث سجلت[1] انخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 1.5 في المتوسط خلال (1986-1991)، وتأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدي إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80 % من إيرادات المحروقات. في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] كربالي بغداد .**نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر** .مجلة العلوم الإنسانية. قسم علوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر .2005 . ص 7.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة. وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزادت الوضعية تدهورا.

لقد اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي.ومن المؤشرات الدالة على ذلك:[1]

- انخفاض في عجز الميزانية من % 8.7 سنة 1993 إلى % 4.4 سنة1994 ؛
- انخفاض معدل التضخم إلى% 38.5 ؛
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة1994 ؛
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك .فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة .وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يالي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات؛
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، و ضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب؛
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على إستراد المواد الغذائية أكثر من50%

وللعلم، أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية، والتخفيف من العراقيل و التعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرون الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة .وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي.

[1] كربالي بغداد،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص7-14

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة .ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22ماي 1995كان مشروطا كتابيا، تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في تحقيق معدل نمو% 3.9 ، و4% ، و % 4.5 خلال السنوات 1995 و 96 و 97 على التوالي. وتحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و % 1.3 في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر ب % 1.4 في سنة 1995 يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.

إن انخفض معدل التضخم من% 21.7 ، و% 18.7 ، و 7% خلال 1995،1996،1997 هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية ارتفاع الإيرادات من % 27.6إلى % 33 و إلى % 34 من الناتج المحلي الإجمالي سنوات 1993و1996و1997. أما النفقات العامة فحققت النسب التالية:% 33.6 و29% و31%خلال السنوات1995،1996،1997 على التوالي.

تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من % 82 في سنة 1993 إلى % 24 في سنة1997.[1]

وللتذكير، "في سنة 1995 كان اجمالى الدين الخارجي 31.573 مليون دولار، و33.561 مليون دولار في سنة 1996، و 31.222 مليون دولار في سنة1997، و 30.473 في سنة 1998م للعلم، فأهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي قد حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية، كالبطالة التي ارتفعت إلى % 28 في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها .كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996 انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة94 -97 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر. وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويليةِ 1999، أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج.

[1]كريالي بغداد .نفس المرجع السابق ص ص 14

ثانيا : الوضعية الاقتصادية للعوائد النفطية بعد 1998

يعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل% 4.5 في السنتين 1998،1999إلى % 6.2 في سنة 2000 فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية % 10.8في منتصف سنة 2000 ، وانخفضت إلى%9.4 في نفس الفترة لسنة 2001 إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل % 95 من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة .تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية % 2.7 في النصف الأول من سنة 2001 .ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى % 16 عن نفس الفترة لسنة2000 ، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ % 33 ، ويليه المواد الغذائية ب % 25.8 من المجموع الكلي للواردات. إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001 ، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري ب24% عن منتصف الأول لسنة 2000 .

أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001 ، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة. انخفضت مديونية الجزائر ب % 10 في سنة 2001 عن سنة 2000 ، أي من25 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة2001[1]

وقد استطاعت الجزائر بفضل مدا خيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية ونذكر منها :

- ارتفاع الناتج المحلي الخام (PNB) من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة2004، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقترب من % 5.2 في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريب في سنة2004 .

[1]كريالي بغداد .نفس المرجع السابق ص ص 14-15

- ارتفاع مؤشر دخل الفرد، من 2060 دولار سنة2003 إلى 2519 دولار سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة2005 .

- التحكم في معدلات التضخم من % 2.6 سنة 2003 إلى % 3.6 سنة 2004 ثم إلى % 1.6 سنة 2005.

بلغ النمو الاقتصادي 3% خلال سنة 2010 غير أن هذا النمو يبقى هشا لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات. وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3% خلال نفس السنة، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (10%) والخدمات (9%) أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق النمو المستديم فان إسهامه في الإنتاج المحلي الخام يعتبر هامشيا، لان نسبة نموه لم تتجاوز 1% في سنة2008 ، أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من % 1.9 سنة 2005 إلى 5% سنة 2007 ثم 8.5% سنة 2010 كنتيجة لإستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006 (التجديد الريفي) وفي 2008 (تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009 -2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة ، إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، معدل التضخم بلغ 3.6% سنة 2004 إلى 5.7% سنة 2009 بسبب ارتفاع أسعار الموارد الغذائية وأسعار المواد المستورد ة نتيجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. ثم انخفض إلى 3.9% سنة 2010 [1]ثم ارجع للارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر 8ر9 % سنة 2012 مقابل 4ر5 % في 2011. وقد ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بـ 9 %، مما زاد من نسبة التضخم لسنة 2012 لتبلغ 8ر9 % حسب الديوان الذي فسر ذلك بارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة بـ21%. في هذا الشأن يرى الخبير الاقتصادي، كمال خفاش، أن سنة 2012 شهدت ارتفاعا في المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع مضيفا أن ارتفاع نسبة التضخم تعود أيضا إلى الزيادة في الأجور متوقعا انخفاضها خلال سنة2013.[2]

وسوف نتطرق إلى بعض الإحصائيات الهامة وهي سعر الصرف وتطور الصادرات خارج المحروقات، مساهمة القطاعات في النمو و العمالة

[1] نوي نبيلة ، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر ،2012،ص 94.

[2] الموقع الالكتروني: **13/05/2013/** http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-17-21/2010-04-29-13-21 .

أولا: تطور سعر الصرف : تزايد الطلب على النفط الجزائري يؤدي إلى تزايد الطلب على العملة المحلية ويتزايد تدفق العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات فيؤدي إلى تزايد الطلب على العملة المحلية ويتزايد تدفق العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات فيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الذي يؤثر سلبا على تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

الجدول رقم (2-5) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة (1995-2012)

السنوات	دج لكل دولار	دج لكل اورو
1995	52.18	-
1996	56.19	-
1997	58.41	-
1998	60.35	-
1999	69.31	69.87
2000	75.34	69.99
2001	77.81	68.91
2002	79.72	83.45
2003	72.61	91.27
2004	72.61	98.95
2005	73.38	87.02
2006	71.15	93.75
2007	66.82	98.33
2008	71.18	100.27
2009	72.73	104.77
2010	73.94	103.49
2011	76.06	106.53
2012	78.10	102.95

المصدر : بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية: سبتمبر 2007 ص 16.
بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية: مارس 2012 ص 21.
بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية:مارس 2013 ص 21.

نلاحظ من الجدول (2- 5) : إن سعر صرف الدينار الجزائري في ارتفاع مستمر مقابل الدينار والأورو وهذا راجع إلى تزايد الطلب على النفط الجزائري الذي أدى إلى تزايد الطلب على العملة الوطنية حيث انخفض الدينار بالنسبة الاورو في سنة 2012 قليلا حيث وصلت 102.95دج لكل اورو مقارنة بسنة 2011 التي وصلت

[1] نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

إلى106.53 ، وأما بالنسبة للدولار في تقريبا فارتفعت في سنة 2012 حيث وصلت 78.10 دج لكل دولار مقارنة بسنة 1995 كانت 52.18دج لكل أورو.

ثانيا: تطور الصادرات خارج النفط:

الجدول رقم (2-6):تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2011)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	إجمالي الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات
1997	643	4.7
1998	370	3.6
1999	414	3.4
2000	590	2.7
2001	560	2.9
2002	591	3.2
2003	477	1.95
2004	660	2.05
2005	910	1.96
2006	1185	2.10
2007	1311	2.15
2008	1954	2.44
2009	1066	2.34
2010	1619	2.80
2011	2140	2.90

المصدر:بنك الجزائر / التقرير الإحصائي السنوي 2002 جدول رقم 17.

بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية:سبتمبر 2007 ص 22.

بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية : سبتمبر 2010 ص 27.

بنك الجزائر / النشرة الإحصائية الثلاثية : مارس 2013 ص 28.

نلاحظ من الجدول رقم (2-6)أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لازلت دون مستوى 5% خلال طول هذه الفترة بينما صادرات المحروقات هي المسيطرة بنسبة تفوق 95%.

يمثل ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية احد أسباب ضعف تنافسية الصادرات خارج المحروقات رغم قيام السلطات بتخفيض العملة لرفع حجم الصادرات والحد من الوردات إلا أن التخفيضا ت في العملة الوطنية لم تحقق الأهداف المرجوة إذ تؤكد دراسات لصندوق النقد الدولي أن الصادرات الجزائرية هي الأقل

تنويعا في العالم.وإذ لم تتمكن الجزائر من تنويع صادرتها فإن اقتصادها يبقى عرضة للآثار السلبية للتقلبات في القطاع النفطي.

ثالثا: مساهمة قطاع الفلاحة والزراعة في النمو والعمالة

نجد أن حصة القطاعات القابلة للتبادل خارج المحروقات (زراعة، صناعة) في النمو والعمالة تكون منخفضة مقارنة بحصة القطاع غير القابل للتبادل (البناء و الأشغال العمومية). وهو ما يوضحه الجدول (2-7).

الجدول رقم (2-7): توزيع PIBعلى مختلف القطاعات خلال الفترة (1997-2011)

الوحدة : مليار دينار

	المحروقات		الفلاحة		الصناعة	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1997	839.0	30.2	242,7	8,7	223,2	8,0
1998	638.2	22.5	324,8	11,5	256,8	9,1
1999	890.9	27.4	359,7	11,1	280,4	8,6
2000	1616.3	39.4	346,2	8,4	290.6	7.0
2001	1443.9	34.1	424,0	10,0	312.7	7.3
2002	1477.0	32.8	415,1	9,3	336.6	7.4
2003	1868.9	35.6	515,3	9,8	350.5	6.7
2004	2319.8	37.7	578,9	9,4	377.7	5.3
2005	3352.9	44.3	579,7	7,7	400.6	5.1
2006	3882.2	45.6	641.3	7,7	446.8	5.2
2007	4089.3	43.5	708.1	7.5	476.0	5.1
2008	5001.5	45.3	727.4	6.4	515.2	4.7
2009	3242.3	31.7	931.3	9.3	544.2	5.3
2010	4180.4	34.7	1015.2	8.4	597.9	5.0
2011	5281.8	26.3	1173.4	8.2	619.9	4.3

المصدر: التقرير السنوي بنك الجزائر 2002.2007.2011

نلاحظ من الجدول رقم (2-7) أن الناتج المحلي بصفة عامة في ارتفاع مستمر خاصة بعد سنة 2000م ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط، ونجد إن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي اكبر بكثير من القطاعات الأخرى، ونلاحظ أيضا قيمة الناتج المحلي الإجمالي من الفلاحة تطورت من 242.7 مليار دينار سنة 1997م إلى

1173.4مليارد ج سنة 2011م مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للصناعة الذي لم يتطور كثيرا حيث كانت قيمته في سنة 1997م 223.2 مليار دينار و619.9 مليار دينار سنة 2011م.

المطلب الثاني: اثر العوائد النفطية على التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر التنمية البشرية الهدف الأساسي لعملية التنمية . وقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تنبي هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ 1990. كما أكد إعلان الأمم المتحدة للألفية والذي تحت عنوان (الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية)، أعلنت منظمة الأمم المتحدة يوم الخميس 04 نوفمبر تقرير التنمية البشرية لسنة2010، ويشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية .و أنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين .حيث عرفت تطورا بنسبة % 53 خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وأن التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا.وأنها تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت» أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة1990-2012، بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس السابعة وقبل المغرب بالمرتبة العاشرة .في حين احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث «المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية».

وقد حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، إضافة إلى سبع دول عربية في نفس المجموعة هي البحرين والكويت والسعودية وليبيا ولبنان وعمان وتونس. وحلت ست دول أخرى في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة وهي الأردن وفلسطين ومصر وسوريا والمغرب والعراق، وحلت ثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة وهي اليمن وجيبوتي والسودان[1].

مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية (HDI*) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ سنة 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة.

[1] الموقع الالكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/159513.html /17/04/2013

* Human Développent Index

يتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم.[1]

الشكل رقم (2- 4) : تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر الفترة (1990- 2012)

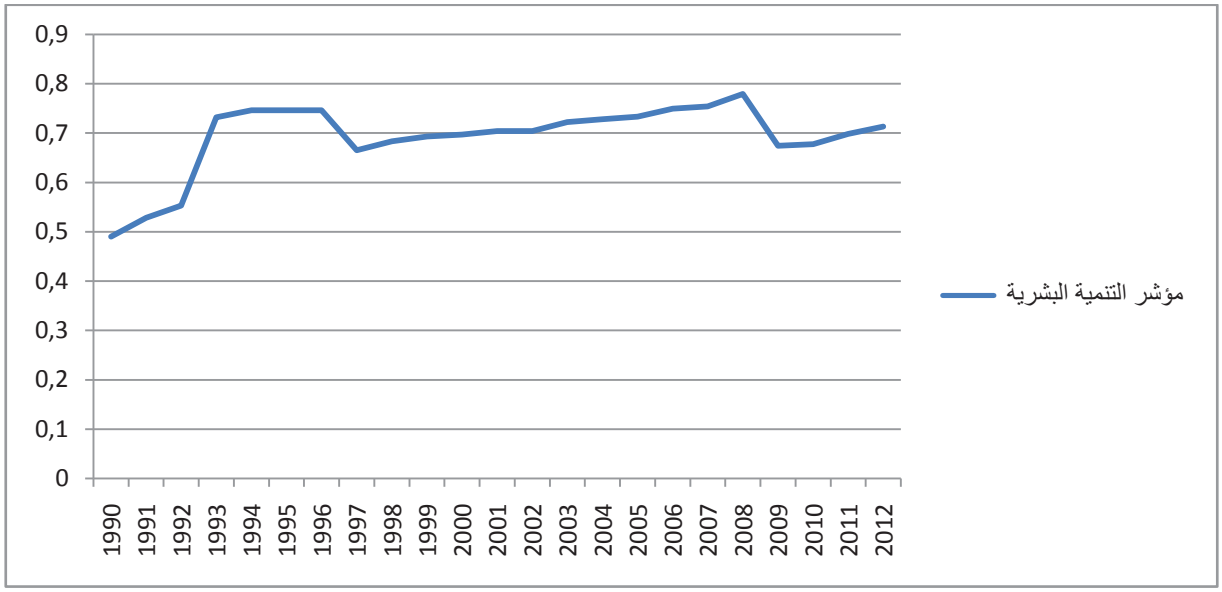

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق (2-1).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2- 4) والملحق رقم (2-1) تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر وان هذا المؤشر يعرف تطورا مطرد على مدى 20 سنة حيث انتقل من 0.490 سنة 1990 إلى0.602 سنة 2000وإلى 0.713 سنة 2012. حيث يعود انخفاض المؤشر في فترة التسعينيات إلى الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر آنذاك و التي انعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة. ولكن بفضل المجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الإجراءات خاصة مع حلول الألفية الجديدة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الاستمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن وغيره من القطاعات بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية تحسن سنة تلو الأخرى .حيث انتقل من 0.647سنة 1995 إلى 0.697 سنة 2000 وإلى 0.713 سنة 2012 مما سمح للجزائر بأن تحرز على ترتيب 94 عالميا و بالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة، وانخفض في سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة النفطية سنة 2008.

[1] الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki / 17/04/2013

المطلب الثالث: اثر العوائد النفطية على البيئة في الجزائر

تعتبر الآثار البيئة امرأ جوهرية في الصناعة النفطية فلكل مرحلة من مراحل العملية مخاطرها على البيئة والصحة العامة إذا تتأثر الأنماط البيئية الأرض الهواء من خلال عمليات الاستخراج والتنقيب والتكرير، كما أن للتسربات النفطية دور كبير في تلويث البيئة ونظرا للمشكلات البيئية التي تسببها الصناعة النفطية عمدت السلطات إلى استخدام جزء من عوائد النفط في حماية البيئة اعتمدت السلطات العامة المخططات البيئية المركزية الشمولية.

لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة، وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة، وتأتى ذلك من خلال تطبيقين لأسلوب التخطيط المركزي والشمولي لحماية البيئة، وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996 (أولا)، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة جوان 2001 (ثانيا)وسوف نقوم بدراسة مؤشر انبعاثا ت ثاني اكسيد الكربون (ثالثا) .[1]

أولا :المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة (PNAE*) 1996

1- أهدافه: تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها.وترتيبا على هذه التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة، بإحداث متفشيات البيئة على مستوى كل ولاية، وتم تعزيز سلطاتها الإدارية والقضائية.

2- إستراتيجيته: ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين، عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997، وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها، وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء، وغطت مجموعة من الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، وموضوع الصحة والبيئة، وموضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات، وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية، وموضوع حالة الموارد المائية، وموضوع تدهور التربة، والغابات والسهوب والتصحر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، وموضوع التراث الأثري والتاريخي.

[1] وناس يحي. الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر . رسالة دكتورة . جامعة ابوبكر بلقايد. تلمسان 2007.ص51

* Plan National d'Action pour l'Environnement

وعرفت المرحلة الثانية" بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة"، والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999، وتم انجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 ، والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة. وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 ، لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة[1].

ثانيا :المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة (PNDD [*]) 2001

1- أهدافه: حدد المخطط الوطني مجموعة من الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير جدا صنفها إلى صنفين، يشمل الصنف الأول منها الأعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة والتعزيز المؤسساتي، ويشتمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية.

لقد اعتمد المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية لحماية البيئة طريقة تدرجية من خلال اعتماد المخطط العشري (2001-2011) ، فقد اتسمت التوجيهات التي وردت ضمن المخطط 2001 بالطابع العملي، إذ أنه عند النص على أي هدف استراتيجي يسعى المخطط إلى تحقيقه؛ كحالة النص على ترقية الصحة ونوعية الحياة مثلا، يتم عرض النتائج المنتظرة لهذا الهدف على الأمد الطويل، وتوضع التدابير المؤسسية والمرافقة الملائمة لتحقيق هذه النتائج، ويحدد لها الغلاف المالي الخاص.

وبالموازاة مع الأهداف البيئية الإستراتيجية الطويلة المدى، نص المخطط للأهداف قصيرة ومتوسطة المدى من خلال مخطط الأعمال ذات الأولوية(2001-2004)، وقد تحددت هذه الأهداف في تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب، وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير، وتسيير النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة، ومحاربة التلوث الصناعي... الخ. وسعيا منه لتحقيق هذه الأهداف نص المخطط القصير المدى على جملة من التدابير المؤسسية والتدابير المواكبة لكل هدف على حدا، وحجم الاستثمارات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف، والنتائج المنتظرة والمؤشرات، ومصدر تمويل جميع هذه العمليات.

2- إستراتجيته: المستدامة، مثل مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الاستبدال، ومبدأ الإدماج، ومبدأ النشاط الوقائي، ومبدأ الاحتياط، ومبدأ الملوث الدافع، وكذلك من خلال النص على مجموعة من الآليات التي تؤمن تحقيق الموازنة بين البيئة والتنمية مثل دراسة مدى التأثير على البيئة،

[1] وناس يحي. نفس المرجع السابق . ص ص 51-52

[*] Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable

وموجز التأثير على البيئة وتوسيع الرقابة الشعبية من خلال تخويل الجمعيات حق الإدعاء ومقاضاة أي مشروع يحدث التلوث.

وعلى الرغم من الإقرار التشريعي والسياسي لمفهوم التنمية المستدامة، يشكك الفقه في قيمته القانونية الفعلية لأن مطلب الموازنة بين متطلبات الأجيال الحاضرة والمستقبلية الشائع ضمن هذا المفهوم يعد مجرد فكرة نظرية يصعب تجسيدها .ولذلك يواجهها القضاء أو الإدارة صعوبة في معاقبة المخالفين لهذه المبادئ، أو إلغاء المشاريع والاستثمارات الوطنية الكبرى التي قد تخالف أحد المبادئ التي تشكل التنمية المستدامة. هذه الصعوبة في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة كرسها قانون 03-10 من خلال تأصيله لمنافذ قانونية للتهرب من تطبيق بعض المبادئ المرتبطة بتجسيد التنمية المستدامة، كالنص مثلا في تطبيق مبدأ النشاط ا لوقائي ومبدأ الاحتياط على المنشآت المصنفة بمراعاة التكلفة الاقتصادية المقبولة.

يقتضي عرض المؤشرات السياسية والقانونية لتطبيق توجيهات المخطط الوطني ، تقديم تقييم موضوعي لنتائج التخطيط البيئي المركزي، إلا أنه يتعذر القيام بذلك نظرا للتحول العميق والجذري الذي تشهده السياسة البيئية في الجزائر، ولهذا يبقى تقييمها ممكنا بعد مرور المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ التوجيهات الطويلة الأمد أو المتوسطة أو القصيرة الأمد.[1]

ثالثا: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعة النفطية في الجزائر

تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الأسمنت. وهي تشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنطلق أثناء استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة والغازية وحرق الغاز.

[1] وناس يحي، نفس المرجع السابق، ص ص 53-57.

الشكل رقم (2- 5) : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) الفترة (1990-2009)

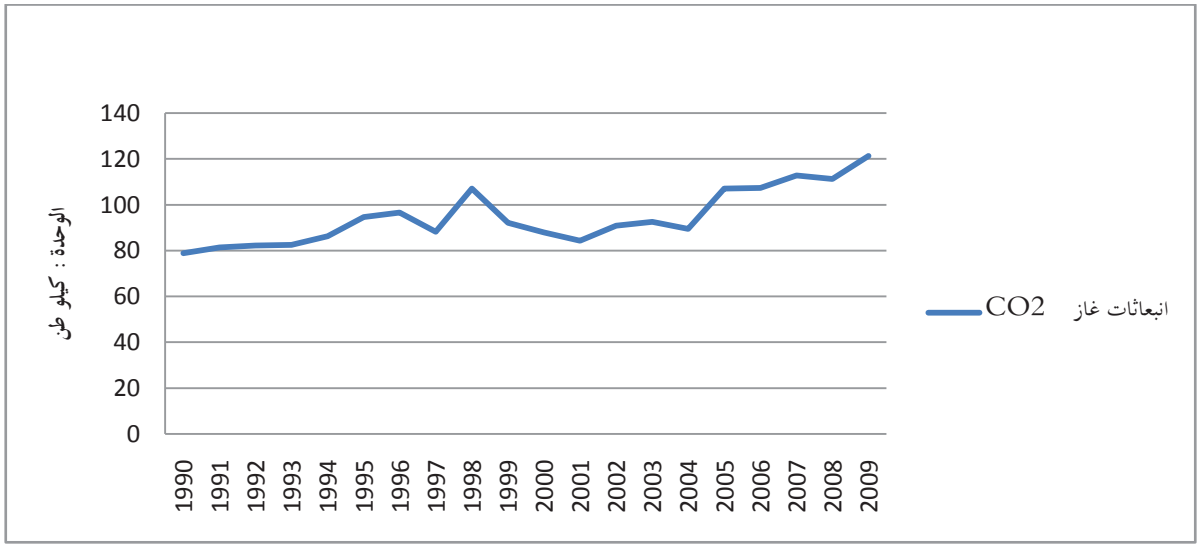

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا مصدر الملحق (2-2).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2- 5) والملحق رقم (2- 2) أن قيمة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ارتفعت بنسبة 20 كيلو طن تقريبا خلال الفترة (1990-2009) ولم تعرف هاته الفترة استقرار حيث بقيت في حالة تذبذب مستمر، و تعتبر الجزائر من الدول ذات انبعاثا لهذا الغاز مقارنة بالدول الصناعية، (وحيث تصنف ثاني بلد، بعد النرويج، يلجأ إلى استرجاع غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الحقول النفطية ويُعاد حقنه في الأرض مجددا بمساعدة الشركة البريطانية "بريتيش بترو ليوم" والشركة الروسية "ستاتولهيدرو."[1])

[1] الموقع الالكتروني: 22/05/2013/ http://www.djazairess.com/algeriapress/884

خلاصة :

تبين أنه من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على المحروقات بصفة عامة و على النفط بصفة خاصة، كما أنه أصبح اليوم ينظر إلى عوائد النفط كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ولقد لاحظنا أن لها اثر كبير على التنمية المستدامة في الجزائر

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوربية، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية.

وما من شك فإن إمكانيات الجزائر النفطية تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط، غير أن هذه المكانة تدعمت أكثر بوجودها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك"، وأدت سياسة التنسيق النسبي بين أعضائها إلى المحافظة على التوازن العالمي بين الطلب والعرض من الطاقة، وكذلك في الدفاع عن أسعار هذه الثروة الطبيعية الهامة المعروفة على أنها ثروة ناضبة وغير متجددة. هذه الإمكانيات مجتمعة تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام الدول المستهلكة ولقد ساهمت عوائدها النفطية كثير ا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البرامج القوانين والبرامج التي سنتها.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل الى خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر وأهمية الموارد النفطية والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من قطاع النفط ودرسنا أيضا كيفية تأثر الموارد النفطية في التنمية الاقتصادية والبيئية والبشرية .

خاتمة العامة

عالجت الدراسة إشكالية تأثير العوائد النفطية الجزائرية في التنمية المستدامة وقد حاولنا من خلالها الوقوف على أهم أوجه توظيف هذه العوائد ومدى كفاءتها واهم النتائج الاقتصادية والتنموية الحقيقية.

قبل الدخول في لب الموضوع كان لا بد لنا من التعرف على ماهية التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها وإبعادها وعلاقتها بالكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط .

ولقد تناولت الدراسة خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر وعن أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري والإمكانيات النفطية ومدى تأثيرها عن التنمية المستدامة، وبالدخول في صلب الموضوع لقد قمنا بدراسة مدة تأثير العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية في الجزائر، وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى عدد من النتائج المتعلقة بالجزء النظري والجزء التطبيقي، نورد أهمها فيما يلي:

– نتائج الجزء النظري

هي في الواقع ليست نتائج بأتم معنى الكلمة وإنما تأكيد على بعض المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بموضوع البحث ونوجزها فيما يلي:

– جاء مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

– أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط، أن الحلقة المفقودة في عملية التنمية في عدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط؛

– إن الاستناد على قواعد الشفافية والمراقبة والمساءلة في تسيير العوائد يضمن كفاءتها الاستخدامية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين هذه القواعد.

– نتائج الجزء التطبيقي

– ضعف العوائد النفطية خلال الفترة (1990- 2000) وذلك بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986م والعشرية السوداء وانخفاض أسعار النفط مما حتم على الجزائر القيام بالإصلاحات؛

– بداية ارتفاع العوائد النفطية منذ بداية القران الواحد والعشرون وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط المتواصل؛

– استخدمت في الجزائر خلال فترة(2000-2011) في التسديد المسبق للمديونية وتنفيذ خطط التنمية؛

– تأثير عوائد النفط ايجابي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر خلال فترة (2000-2011) كما كان لها أثار سلبية على بعض المجالات؛ تتمثل أهم الآثار الايجابية فيم ا يلي :أدت عوائد النفط إلى رفع معدلات النمو

الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي،كما سمحت عوائد النفط بتنفيذ مشاريع استثمارية هامة، سمحت عوائد النفط بتحسن مؤشرات التنمية البشرية والبيئية، سمحت عوائد النفط بحل مشكل المديونية الخارجية.

أما الآثار السلبية فتتمثل في : الأثر السلبي لعوائد النفط على القطاعات غير النفطية وعلى تنافسية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال رفع سعر صرف العملة المحلية وإضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية رغم أهميتها الكبيرة وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط وأدت العوائد النفطية إلى زيادة الواردات خاصة الغذائية وهو ما يعني استنفاذ مورد ناضب في الإنفاق على الواردا ت بدل استخدامها في تطوير القطاعات الإنتاجية والقضاء على نختلف أشكال التبعية الغذائية، الأثر السلبي على البيئة وعلى قاعدة الموارد من خلال السعي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق عوائد أعلى، أكدت النتائج السابقة ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر؛ ويعتبر الفساد وغياب الشفافية وضعف المؤسسات الرقابية من بين أهم أسباب ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر فضلا عن عدم كفاءة دارسا ت الجدوى تقييم الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع وضعف متابعة تنفيذها.

على ضوء النتائج يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة ؛ حيث تأكدت :

- هيمنة قطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- توصلنا حقيقة أن العوائد النفطية استعملت في زيادة مؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال الزيادة فيف مؤشر التعليم ومؤشر الدخل الفردي بفضل توزيع عوائد النفط على مختلف القطاعات الأخرى؛
- غياب الشفافية واليات الرقابة على نشاط قطاع النفط مما تسبب في انتشار الفساد وأدى هدر الموارد واضعف الكفاءة في توظيفها.

- الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نضع بعض الاقتراحات بهدف ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في تحقيق التنمية المستدامة. ونحمل أهم الاقتراحات في ما يلي:

- أن تلتزم السلطات بإعداد تقرير دورية حول نشاط القطاع النفطي وحول الإيرادات النفطية المحققة والنفقات وان تتاح للاطلاع العام وان تخضع الحسابات للمراجعة والتدقيق من قبل جهات مستقلة؛
- لا بد من مراقبة النفقات وتحديد الاعتمادات على أساس الاحتياجات الفعلية من خلال إجراء دراسات جدوى دقيقة ومتتابعة ومراقبة إنجاز المشاريع وتجنب الإفراط في الاعتماد على الميزانيات التكميلية ؛

– يجب التعامل مع إيرادات النفط عند صياغة سياسة المالية العامة على إثرها تمويل وليست دخلا؛ وبالتالي استخدامها في استثمارات تحقق دخلا دائما ؛سواء استثمارات مالية مع مراعاة مبدأ العائد والمخاطرة أو في استثمارات حقيقية كالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية مع اتخاذ الإجراءات الأزمة لضمان كفاءة الاستثمارات؛

– يجب أن تعمل السياسة النقدية على استقرار أسعار الصرف بما يساعد على تجنب الاعتماد على القطاع النفطي؛

– من الضروري تخصيص جزء من الإيرادات في الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة للحفاظ على قاعدة الموارد غير المتجددة.

أفاق الدراسة

في الأخير من خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضي ع التي نرى أنها يمكن أن تشكل بحث وهي إشكاليات البحث

– اثر سيطرت القطاع النفطي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية؛

– أفاق الجزائر ومستقبل التنمية المستدامة ما بعد النفط؛

– مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ودورها في تحسين إدارة الفوائض النفطية؛

الملحق (2-1) تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر الفترة (1990- 2012)

السنوات	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	الناتج المحلي الإجمالي للفرد معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي
1990	0.490	65,1	2.470
1991	0,528	65.1	3.011
1992	0,553	65,6	2.870
1993	0,732	67,1	4.870
1994	*0,746*	67,3	*5.570*
1995	0,746	68,1	5.618
1996	0,746	68,1	5.618
1997	0.665	68.9	4,460
1998	0.683	69.2	4,792
1999	0.693	69.3	5,063
2000	0.697	69.6	5,308
2001	0.704	69.2	6,000
2002	0.704	69.5	5,760
2003	0.722	71.1	6,107
2004	0.728	71.4	6,603
2005	0.733	71.7	7,062
2006	0.749	71.9	7.230
2007	0.754	72.2	7,740
2008	0.779	72.4	7.920
2009	0.674	72.7	8.120
2010	0.677	72.9	8,320
2011	0,698	73,1	7.658
2012	0,713	73,4	7 418

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات تقارير التنمية البشرية لسنوات من 1991الى غاية 2013

الملحق رقم (2-2) : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) الفترة (1990-2009)

السنوات	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)
1990	78,896
1991	81,459
1992	82,262
1993	82,474
1994	86,351
1995	94,693
1996	96,567
1997	88,195
1998	107,080
1999	92,119
2000	87,931
2001	84,293
2002	90,854
2003	92,533
2004	89,493
2005	107,128
2006	107,304
2007	112,742
2008	111,304
2009	121,312

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT

قائمة المراجع

I.الكتب:

1- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية الإسكندرية،2007، مصر.

2- الحاج محمد موسى بن عمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر** الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب .الجزائر .2008 .

II. مذكرات **الدكتوراه والماجستير.**

1- مخلفي أمينة ، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (حالة الجزائر)**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة ، الجزائر،2012.

2- وناس يحي. الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. رسالة دكتوراه. جامعة ابوبكر بلقايد. تلمسان 2007.

3- نوي نبيلة، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2012.

4- حمزة جعفر ، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة** مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر،2012.

5- محمد اليمين القاسمي، **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر،2011.

6- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،2007.

7- ذبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة ، الجزائر 2009.

III.المجلات العلمية:

1- ريدا ديب، سليمان مهنا، **التخطيط،التخطيط من اجل التنمية المستدامة** ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25، العدد الأول، سوريا،2009.

2- نحو مجتمع المعرفة ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي ..بين الواقع والمأمول** ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،2006.

3- زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر،2011.

4- كربالي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2005 .

5- ماجدة أبو زنط، و عثمان غنيم، **التنمية المستديمة "دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"** ،المنارة، المجلد 12، العدد 1، جامعة البلقاء، 2006.

6-ناصر مراد ، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46،جامعة البليدة ، الجزائر، 2009.

IV.التقارير:

1- التقرير السنوي الإحصائي لبنك الجزائر سنة 2002.2007.2011

2- التقرير السنوي الإحصائي للأوبك سنة 2000.2005.2012

3- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية،2007/06. 2012/03. 2013/03.

4- تقارير التنمية البشرية لسنوات من 1991الى غاية 2013.

V.المواقع الالكترونية:

1-http://arabic.euronews.com.

2-http://www.aljazeera.net.

3-http://www.ahewar.org.

4-http://www.radioalgerie.dz.

5-http://www.sonatrach.com.

6-http://ar.wikipedia.org/wiki.

7-http://www.echoroukonline.com.

8-http://www.essalamonline.com.

9-http://www.djazairess.com.

10-http://www.radioalgerie.dz.